تحديات وتداعيات العولمة المالية على سوق التأمين الجزائري
حالة الجاتس

أ.د. ابراهيم بلحيمر
أستاذ التعليم العالي
المركز الجامعي، تيبازة – الجزائر

د. طارق قندوز
أستاذ محاضر
جامعة الجزائر 03 – الجزائر

الملخص:

تعتري بيئة الأعمال التأمينية الوطنية الراهنة تحديات خطيرة، تتبلور في تداعيات العولمة المالية بشقيها، تبعاتإتفاقية تحرير تجارة الخدمات، وإفرازات بروتوكول الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، الأمر الذي يجعل من المسعى الحكومي للتفاعل والتأقلم مع المتغيرات الدولية على المحك.إن جدلية الإنخراط في فلك العولمة المالية، بما فيها فتح وتحرير سوق صناعة خدمات التأمين، كما ورد في إتفاقيةالجاتس، أصبح واقع يفرض نفسه بنفسه لا يقبل الحيرة والتردد، وإنطلاقا من طبيعة هيكل نظام التأمين الجزائري، تختلف التوقعات المتفائلة والمتشائمة حول الإنعكاسات، حيث يثير هذا الموضوع مسألة أن شركات التأمين الوطنية، لا تعمل بمنآى عن متغيراتها، لتلقي هذه الأخيرة بتحدياتها على عاتق الإدارة التأمينية للعمل على التكيف مع هذه الظروف، ومواجهة آثارها السلبية، والإستفادة من المكاسب التي تحققها. وفي هذا السياق، يرمي المقال إلى توصيف وتشخيص مؤشرات الأداء الإكتتابي للجزائر (حجم الأقساط المكتتبة، نسبة الكثافة، معدل الإختراق)، وذلك على ضوء الإصلاحات الهيكلية المنتهجة، وفي ظل آثار الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات.

كلمات مفتاحية: العولمة المالية، الجاتس، الإصلاحات الهيكلية، حجم الأقساط المكتتبة، نسبة الكثافة، معدل الإختراق، سوق التأمين الجزائري

Abstract

A serious challenges are permeating the current business environment, is reflected in the financial repercussions of globalization, in both, the consequences of an agreement of services trade liberalizing, and discharge of partnership protocol with the European Union, which makes the endeavour of the government to interact and adapt to international changes at stake.

The dialectic of engaging in the orbit of financial globalization, including the opening and editing industry market insurance services, as outlined in the GATS, it became reality imposes itself, and does not accept the confusion and hesitation.

Basing from the nature of the structure of the Algerian insurance system, optimistic expectations and pessimistic about the implications are different, where this subject raise the issue of the national insurance companies, not working far from its variables, for receiving its challenges on the insurance administration to work to adapt to these conditions , and the face of its negative effects, and take advantage of the gains achieved.

In this context, the article aims to characterize and diagnose the underwriting performance indicators of Algeria (volume of premiums written, density ratio, penetration rate), in light of the adopted structural reforms, and in light of the effects of the general convention of the liberalization of services trade.

Keywords: financial globalization, GATS, structural reforms, the volume of premiums written, density ratio, Penetration rate, Algerian insurance market.

www.manaraa.com

مقدمة

على مدى العقدين الأخيرين من القرن الماضي، حدثت تطورات جذرية في صناعة الخدمات المالية (المصارف، التأمينات، البورصات، ... إلخ)، بحيث عملت كحافز للتسريع من وتيرة وحركية العولمة المالية، ويعتبر النمو الهائل والمضطرد في التدفقات المالية على الصعيد العالمي، والأرباح الطائلة التي حققتها الرساميل المستثمرة في الأصول المالية بشكل ملحوظ ومحسوس، فحجم المعاملات المالية زاد وتجاوز بأضعاف رقم أعمال المبادلات التجارية المتحققة في أنظمة الإنتاج الحقيقي، والإرتباط الوثيق بين سرعة نمو التدفقات الرأسمالية وعمليات التحرير المالي من أهم العوامل المفسرة للعولمة المالية.

وفي هذا الخضم،تزايدت وتعاظمت قيمة نشاط التأمينات في الآونة الأخيرة، بعد تحرير التبادل التجاري الدولي في قطاع الخدمات المالية، من خلال ما عرف بإتفاقيةالجاتس الرامية إلى إلغاء كل أشكال الدعم والحماية الحكومية، وقد قطعت الدول المتقدمة أشواطا كبيرة في مجال الصناعة التأمينية، على غرار الولايات المتحدة الإمريكيةوالإتحاد الأوروبي واليابان، التي أخضعت هذا القطاع لمنطق إقتصاد السوق، المرتكز على تطبيق القواعد المنهجية العلمية الصحيحة فيما يتصل بنشر البصيرة الضمانية، ووفرت لها المناخ الملائم للإستغلال الأمثل والإستخدام العقلاني والرشيد لعوامل الإنتاج (رأس المال الفكري، السيولة المالية، الأساليب التسييرية، شبكة المعلومات والإتصالات، ... إلخ).

عرف مسار قطاع التأمين الجزائري العديد من التحولات والتطورات منذ غداة الإستقلال إلى يومنا هذا، وذلك بالموازاة مع طبيعة الأنظمة والمناهج الإقتصادية المتبعة في البلد، تأثرا بما يشهده العالم من أحداث وتغيرات، وما تمليه الدول المتطورة على الدول المتخلفة، وبعد إتجاه العالم المتقدم نحو تحرير تجارة الخدمات المالية، والتّوجّه العام نحو العولمة المالية بما فرضته من تعديلات على مستوى القوانين والتشريعات لتشمل دولا نامية عديدة، كان من بينها الجزائر التي تخلّت عن الإقتصاد المخطّط بعد ما تأكّد فشله الذريع، وتوجّهت نحو إقتصاد السوق، الذي إستلزم إزالة مختلف الحواجز أمام حرية دخول وخروج عوامل الإنتاج.

ترتب عن موجة الإصلاح الليبرالي لصناعة التأمين الوطنية منتصف التسعينيات من القرن الفارط، تعاظم دور القطاع الخاص كرافد تنموي،ويمكن إعتبار الإطار القانوني الجديد 06/04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للتنظيم 07/95 الصادر يوم 25 جانفي 1995، محاولة لإيجاد أجهزة إشراف ورقابة تسهم في تنمية وتطوير أداء القطاع والنهوض بتنافسيته، وفتح السوق أمام المبادرات الفردية وتأدية الأدوار المنوطة به على أكمل وجه، لإعطاء دفعة قوية لعملية التنمية، وذلك بعد رفع وإنهاء الإحتكار العمومي الذي فرضته الدولة منذ عام 1966، من خلال ممارسة جميع أنواع التأمين دون تخصص.

إنّ الحكومة الجزائرية تساورها شكوك مريبة بشأن كلا من إتفاقيةالجاتس، وقد أعربت عن قلقها حول هذه القضية في العديد من المناسبات، والحقيقة أن الجزائر تخشى بأن تكون هذه البروتوكولات خاضعة لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي بشكل، دائم بسبب قوتهما الإقتصادية والسياسية والعسكرية الهائلة، فهي لا تريد أن تكون في موقف ضعيف تذعن لإملاءات الدول الإمبريالية، لكن ومع بروز بعض الأقطاب خصوصا الأسيوية ذات الكثافة السكانية الكبيرة مثل الصين والهند، أو ما يعرف بالإقتصاديات الصاعدة، بدأت موازين القوى تتغير في معادلة اللعبة، وأضحت تلك البلدان المترددة كالجزائر، تقبل بمواجهة هذه التحديات وفتح سوقها أمام المنافسة الأجنبية، إلا أنه من الضروري التأكيد على أن أية دولة تنضم للفضاء التجاري الدولي، فإن عليها أن تقبل هذه الإتفاقية برمتها ولا يمكنها الإنتقاء والقبول فقط بالأجزاء التي تراها أكثر نفعا لها وأقل خطرا عليها.

إنطلاقا من تشخيص تلك الأوضاع والظروف، يتخلل سوق التأمين الوطني صعوبات داخلية عديدة، ومعوقات خارجية متعددة حالت دون تطوره وتقدمه، لاسيما معاناته من نقص مستوى الوعي، يضاف إلى ذلك النظرة التحريمية السائدة لدى شرائح واسعة من التركيبة السكانية، بحيث يغذي هذه المشاكل تلك التحديات الخطيرة التي تلقي بظلالها على إزدهاروإنتعاش القطاع، حيث

www.manaraa.com

تطرح إنعكاساتإتفاقيةالجاتس عدة تساؤلات حرجة، حول مدى جهوزية وإستعداد المتعامل الوطني لصياغة إستراتيجيات المقاومة والإستعداد، وآليات التصدي والصمود لمواجهة المنافسة الأجنبية.

وفي هذا الإطار، بدأت المعالم الجوهرية لملامح معضلة البحث تبرز بكافة أبعادها وتتبلور بجميع جوانبها، ويتبادر إلى أذهاننا في هذا المقام صياغة الإشكالية التي تطرح نفسها بإلحاح كالتالي:

هل تعتبرالإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات كمظهر من مظاهر العولمة المالية،فرصة لإنعتاق قطاع التأمين الجزائري أم تكريس لتبعيته؟.

في سياق متصل،يستقي وينهل هذا البحث أهميته العلمية وفائدته العملية،أنه عند إستقراء القرائن الإحصائية والشواهد الميدانية من منظور مؤشري الكثافة والإختراق، نجد مكانة الجزائر ضمن ترتيب سوق التأمين العالمي بعيدة عن المعايير والمستويات الدولية، حيث يبقى إنتاج ونتائج صناعة التأمين ببلدنا ضعيفة ومتواضعة من حيث حجم الأقساط المكتتبة، سواء في جانب تأمينات الحياة أو غير الحياة، بيد أن السلطات تراهن على حزمة القوانين والتشريعات وعلى هيئات الإشراف والرقابة، للنهوض بالقطاع وتحسين مركزه التنافسي مقارنة بالأسواق الدولية، خصوصا في غضون معطيات وطروحات المرحلة القادمة، فالمستقبل يحوي في طياته هالة من المخاطر والتهديدات المنتظرة التي تنعكس سلباعلى أداء قطاع التأمين الجزائري، تضعه في وضعية صعبة ومأزق خطير، كما يتضمن العديد من المكاسب المحتملة والفرص المرتقبة التي تنعكس إيجابا على شركات التأمين الوطنية.

المحور 1/ محاذير العولمة المالية (المفاهيم والأسس)

1- ظاهرة العولمة المالية بتهديداتها ومكاسبها

لقد تعددت وتنوعت التعاريف المتعلقة بظاهرة العولمة المالية Financial Globalization، بسبب التطور التاريخي وتباين الإتجاهات والتصورات حول حيثياتها، وعموما يقصد بها <<**عملية مرحلية لإرساء سوق شاملة وحصرية للرساميل، تضمحل فيها جميع العوائق الجغرافية والتنظيمية، لينتشر بذلك تحرير التدفقات المالية، بقصد تأمين أفضل توزيع لمختلف مظاهر الرساميل، بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، في خضم البحث عن أعلى العوائد وأدنى الأخطار**>>[1]، أو <<**ظاهرة مرتبطة بالتطور والتراكم المضطرد في رأس المال**>>، ويقصد بها أيضا <<**الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي، والتحول إلى ما يسمى بالإنفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وترابط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية**>>[2]، وتشير أيضا إلى <<**التطور الضخم في حجم التعاملات المالية على الصعيد الدولي، والتي تتجه نحو توحيد أسعار المنتجات المالية، بمختلف الأسواق المالية العالمية**>>[3]، ويقصد بها كذلك <<**خريطة مالية معقدة عبر خطوط الطول ودوائر العرض المالية، تسيطر عليها وحدة الزمان والمكان والعمليات مفاتيحها أدوات وأسواق مالية متجددة ومتحررة، وهي تعميم للصناعة المالية المدعومة بالتكنولوجيا كبنية تحتية على كل الفضاءات بقيادة رأس المال عابر الحدود، متعدد الجنسيات، دولي النشاط حاليا، وهي في العمق ديناميكية الرأس مالية، التي تعبر عن تطلعات رأس المال والشركات متعددة الجنسيات**>>[4].

إذن يمكن أن نكتشف ونستشف أن العولمة المالية تتمثل في إلغاء العقبات التنظيمية والجغرافية، التي تحول دون إرساء سوق عالمية موحدة ومنفتحة، تضمن حرية تدفق رؤوس الأموال، ورفع وتيرة ديناميكيتها بما يحقق للمستثمرين تعظيم إيراداتهم بأدنى التكاليف. وعلى مدى العقدين الأخيرين من القرن الماضي، حدثت تحولات هيكلية عميقة وتطورات جذرية في صناعة الخدمات المالية، كتوسع نطاق النشاط المصرفي، وبزوغ ظاهرة المنافسة المحتدمة فيما بين المؤسسات المالية، على غرار البنوك والتأمينات، بحيث عملت كحافز للتسريع من حركية العولمة المالية[5].

www.manaraa.com

مما سبق يمكن إيجاز وتلخيص أهم العوامل المفسرة للعولمة المالية فيما يلي[6]:

- عجز الأسواق الوطنية عن إستيعاب الكميات الضخمة من المدخرات المالية Financial Savings، فإتجهتنحو الخارج بحثا عن فرص إستثمار أكثر جاذبية من منظور التكلفة والعائد، فحدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية.

- إستحداث حزمة من الأدوات المالية لحماية المستثمرين من مخاطر التقلبات الحاصلة في أسعار العملات وأسعار الفائدة، على غرار المشتقاتDerivativesالتي تتعامل مع التوقعات المستقبلية، وتشمل المبادلات Swaps، المستقبليات Futures، القاعدة Colles، الخيارات Options.

- التطور المذهل الحاصل في تقنيات المعلومات والإتصالات، التي إختصرت المسافات الزمنية وإختزلت الحدود الجغرافية GeographicalBoundaries، فقد أسهمت بشكل مجديفي عقلنة القرارات الشرائية والبيعية، وترصد تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.

- النمو المضطرد في التدفقات المالية على الصعيد العالمي، والأرباح الطائلة التي حققتها الرساميل المستثمرة في الأصول والموارد المالية بشكل محسوس، فحجم المعاملات المالية تجاوز بأضعاف رقم أعمال المبادلات التجارية المتحققة في أنظمة الإنتاج الحقيقي.

- الإرتباط الوثيق بين سرعة نمو التدفقات الرأسمالية وعمليات التحرير المالي الوطني والدولي، خصوصا مع السماح للمقيمين وغيرهم، بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية، وإستخدامها دون تقييد في إتمام المعاملات الجارية.

2- الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات

تعتبر الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات حدث إقتصادي كبير بأبعادها المختلفة، فهي أول آلية يتم بشأنها إتفاق متعدد الأطراف بغرض تنظيم التجارة الدولية في الخدمات[7]، وقد لعبت الدول المتقدمة أهمية بالغة في إدراج موضوع تجارة الخدمات ضمن الوثيقة الختامية لمفاوضات جولة الأورجواي عام 1993، التي أسفرت عن ميلاد منظمة التجارة العالمية، وتم توقيع الـ GATSبموافقة 70 دولة في عام 1997، على أن يبدأ سريانها في عام 1999، وبالنسبة للدول النامية فقد إختلفتآراؤها من رافض وقابل لإخضاع التجارة الدولية في الخدمات للجات، إذ إعتبرته معظم الدول تهديدا مباشرا لمصالحها، وتقليصا لسيطرة الأجهزة الوطنية على القطاعات التي يشملها التحرير، غير أن الدول الصاعدةإتخذت موقفا مغايرا، إذ ساندت التوجه الداعي إلى التحرير، نظرا لتمتعها بميزة عالية في هذا القطاع.

وينصرف مفهوم الجاتس<<**عملية إتخاذ الإجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات إلى السوق المحلية، والتقليل من تحيز إتجاههم وتمكين الموردين المحليين للخدمات من الوصول إلى الأسواق الأجنبية**>>، وتشير أيضا إلى <<**حرية إنتقال مستهلكي الخدمات من بلد لآخر، وإختيار أي مورد للخدمة بالطريقة التي يعرض بها خدماته، وعليه فان المعنى ينصب أساسا إلى إلغاء القيود التي يفرضها التدخل الحكومي في مجال تجارة الخدمات، إلاّ إذا كان ذلك التدخل يتم لأسباب سيادية، ويفرض القيود على خدمات محددة بذاتها، سواء كان مقدمها مورد محلي أو أجنبي**>>[8].

مما سبق يتضح أن تحرير التجارة غير المنظورة لها ضوابط تحكمها تختلف عنها في حالة السلع المادية، حيث أنه في معظم الحالات لا توجد مشكلةعبور الحدود وتعريفات جمركية، وإنما تأتي القيود من خلال القوانين والقرارات والإجراءات الإدارية التي تضعها كل دولة،وهذه هي القيود التي سعت الإتفاقية إلى إزالتها أو تخفيفها، بحيث يمكن التوصل في نهاية المطاف إلى نظام التبادل الحر[9].

تتسم الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بنطاق شامل في تغطية كل ما يتعلق بالخدمات، بما في ذلك إنتاجها وتسويقها، ولقد حدّد الإطار الخاص بالتجارة في الخدمات في مادته الأولى المقصود بالخدمات، حيث أنّ المصطلح يغطي مجالا واسعا من الأنشطة،

www.manaraa.com

ولقد قسمت هذه الأنشطة إلى 12 قطاعا، تعكس الجوانب التجارية والفنية الخاصة بها، وهي ملزمة لكافة الدول التي تنضم إليها، تم تفريعها إلى 155 قطاع فرعي (1- خدمات الأعمال التجارية بما في ذلك الخدمات المهنية وخدمات الحاسوب كالمحاماة والمحاسبة والمراجعة، 2- خدمات الإتصالاتالسلكية واللاسلكية، 3- خدمات التسديد والخدمات الهندسية، 4- خدمات التوزيع، 5- خدمات التعليم، 6- خدمات البيئة، 7- الخدمات المالية (البنوك، التأمين، سوق المال)، 8- الخدمات الصحية والطبية، 9- خدمات السياحة والأسفار بكافة أشكالها، 10- الخدمات التعريفية والثقافية والرياضية، 11- خدمات النقل (البري، البحري، الجوي)، 12- الخدمات الأخرى)[10].

وفيما يخص القطاع المالي فيشمل مايلي:

- خدمات التأمين بكافة أنواعها (التأمين المباشر، إعادة التأمين، أعمال الوساطة والسمسرة المتعلقة بعمليات التأمين وإعادة التأمين، والخدمات المساعدة للتأمين مثل خدمات تقسيم المخاطر ومواجهة الكوارث).

- الخدمات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى باستثناء أنشطة البنوك المركزية، وتشمل خدمات الإقراض بكافة أنواعه وأغراضه بما فيها القروض الإستهلاكيةوالإئتمانات العقارية وتمويل العمليات التجارية، خدمات التأجير العادية والتأجير التمويلي، خدمات المدفوعات والتحويلات بما فيها بطاقات الإئتمان والخصم على الحسابات والشيكات السياحية والمصرفية، خطابات الضمان والإعتماداتالمستندية والتسهيلات المصرفية، خدمات إصدار الأوراق المالية والترويج لها، الوساطة وأعمال السمسرة المالية، إدارة الأصول المالية (الأرصدة النقدية، محافظ الأوراق المالية، خدمات الإيداع وحفظ الأمانات) وأنواع الإستثمار (صناديق الإستثمار، صناديق التأمين)،النقد الأجنبي،المشتقات المصرفية والمالية بمختلف أنواعها،أدوات سعر الفائدة والصرف،الأوراق المالية القابلة للتحويل،خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية.

تقومإتفاقية تحرير تجارة الخدمات على عدد من المبادئ الأساسية والإلتزامات العامة التي يجب مراعاتها عند تطبيق البنود على النحو التالي: الدولة الأولى بالرعاية، الشفافية، التدرج في تحرير الخدمات، زيادة مشاركة الدول النامية، التغطية والشمول، عدم السماح بالإحتكارات والممارسة التجارية المقيدة.

المحور 2/ قطاع التأمين الجزائري من التخطيط إلى الإنفتاح

يهدف المحور إلى الوقوف على وزن سوق التأمين الجزائري ضمن الخريطة الدولية للفترة 1995-2012، ويمكن مناقشة تضاعيف هذا المحور من خلال إدراج الجداول أسفله، والتي تحوي في طياتها أجوبة لعدة تساؤلات يمكن إثارتها:

www.manaraa.com

جدول -1- المؤشرات الأدائية لسوق التأمين الجزائري للفترة 1995-2012

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي الأقساط: مليون دينار	13028	15068	15600	16027	17139	19489	21783	28985	31311
الترتيب العالمي	-	64	66	66	68	88/69	72	68	71
معدل الكثافة: دولار للفرد	9.74	9.79	9.43	9.42	8.36	8.52	8.96	11.37	13.03
الترتيب العالمي	-	75	79	81	80	88/82	83	83	82
معدل الإختراق (%)	0.67	0.58	0.58	0.59	0.54	0.49	0.52	0.64	0.59
الترتيب العالمي	-	76	81	84	80	86	88	86	85
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي الأقساط: مليون دينار	35758	41620	46474	53789	67884	77339	80660	87300	99900
الترتيب العالمي	65	64	68	71	65	70	61	64	67
معدل الكثافة: دولار للفرد	15.12	16.58	16.84	22.5	31.0	32.0	32.8	33.0	34.3
الترتيب العالمي	81	80	81	82	80	82	81	81	81
معدل الإختراق (%)	0.6	0.55	0.55	0.57	0.61	0.7	0.8	0.7	0.67
الترتيب العالمي	86	87	86	61	86	86	67	80	85

المصدر: مديرية التأمينات بوزارة المالية، المجلس الوطني للتأمينات، مجلة سيجما السويسرية، 2013

من الجدول أعلاه، نقدم التوصيفات والتحليلات وزوايا النظر التالية[11]:

1- مؤشرإجمالي الأقساط المكتتبة

إرتفع رقم أعمال قطاع التأمينات الوطني بنسبة تعادل 14.1%، بحيث بلغ 99.9 مليار دينار سنة 2012 مقارنة بعام 2011، ويفوق هذا النمو ذلك المتوقع من قبل المجلس الوطني للتأمينات الذي كان يراهن على إرتفاع بنسبة 11% أي 95.7 مليار دينار من منح التأمينات الممنوحة سنة 2012. وحقق القطاع سنة 2011 رقم أعمال بقيمة 87.3 مليار دينار بزيادة قدرها 7% مقارنة مع عام 2010، وتوجد بالجزائر حاليا 23 شركة تأمين من بينها سبع شركات للتأمين على الأشخاص. وإذا رجعنا نصف قرن إلى الوراء، فإن رقم أعمال القطاع كان يبلغ 71 مليون دينار سنة 1964، وبدأ في الإرتفاع تدريجيا حيث بلغ 10 ملايير دينار سنة 1994، ثم 13.1 مليار دينار سنة 1995، وبعدها 41.6 مليار دينار سنة 2005، ليبلغ تقريبا 100 مليار دينار سنة 2012. ويتضح للوهلة الأولى، أن سوق التأمين الجزائري قد حقّق تطورا ملحوظا من حيث معدل النمو السنوي لإجمالي حجم الأقساط المكتتبة الذي بلغ زهاء 37% (أي يتوفر على هامش تطور معتبر)، منتقلا بوتيرة محسوسة ومتزايدة بلغت حدود 666%، أي أن رقم الأعمال إنتقل من 13028 مليون دينار تترجم قيمة 274 مليون دولار عام 1995 ليرتفع إلى حوالي 100 مليار دج تترجم قيمة 1250 مليون دولار عام 2012، مسجلا إنتعاشا بإنتاج إضافي قياسي مقارنة مع السنوات الفارطة وصلت زيادته الصافية خلال نفس الفترة 86872 مليون دينار، حيث سجلت كل الفروع والشعب إرتفاعاوإنتعاشا في حجم نشاطاتها بنسب متفاوتة.

www.manaraa.com

في نفس النسق التحليلي لمحتوى الجدول، يمكن القول أن الإعتماد على مؤشر معدل نمو الإنتاج الوطني من التأمينات من سنة إلى أخرى هو عامل غير حاسم في الحكم النهائي عن ثمرة الإصلاحات بل مضلل، فمن الجدول نقرأ المنحى التصاعدي اللافت للنظر لعوائد العلاوات، بالإضافة إلى التحسّن النوعي لأداء المتعاملين، لكن عند رصد موقع ووزن الجزائر ضمن التأمينات الدولية نجدها بعيدة عن المعايير العالمية، حيث تحتل مراتب ذيلية متأخرة، إذ جاءت في المركز 67 من أصل 88 بلد شملته الدراسة المسحية التي قامت بها مجلة Sigma السويسرية المتخصصة في سوق التأمين الدولي المعتمدة من طرف الإتحاد الدولي لشركات التأمين بلندن في تقرير عام 2012، بحصة سوقية 0.03% تكاد تنعدم وتؤول إلى الصفر، وضمن سوق التأمين الإفريقي 1.61% فقط، حيث تحتل المركز الخامس على الصعيد القاري أي إفريقياً، والسادس على النطاق الإقليمي أي عربياً. إذن تكشف لغة الأرقام مدى ضعف الأداء الإكتتابي للشركات الناشطة بالقطاع، وما يطرح علامة إستفهام وتعجب عن دور القطاعين العمومي والخاص بشكليه المحلي والأجنبي في ترقية الصناعة التأمينية بالجزائر، وما يزيد الأمر موضوعية بعيدا عن التحامل هو عدم الإستفادة من ضخ تلك الأغلفة المالية الموجهة لتمويل المخططات الخماسية للحكومة.

2- مؤشري الإختراق والكثافة

إنّ مؤشر الإختراق ضعيف جدا رغم تذبذباته، فمن 0.49% عام 2000 إلى 0.8% عام 2010 ليتقلص متراجعا إلى 0.67% عام 2012 مترجما بذلك الرواق 85، ليظل بعيد تماما عن المستويات الدولية والقارية المقدرة بـــ 6.5%، 3.65%، وهذا مقابل معدلات أكثر إرتفاعا لدول الجوار. ومن ثم تبقى نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الخام بالجزائر أقل من 1%، فهي متدنية ومقلقة بكافة المقاييس، ولا تعكس القدرات الموجودة والإمكانات المتاحة التي يتمتع بها، ولا تمثل النمو المحقق في مختلف القطاعات الإقتصادية خارج المحروقات.

وحسب المجلس الوطني للتأمينات وجمعية البنوك والمؤسسات المالية، يسهم قطاع التأمينات من خلال شركاته الـــ 21 وتعاضديتيه بنسبة 3% فقط في تمويل الإستثمار الوطني، وقد تراجعت هذه النسبة خلال السنوات الأخيرة، لأنها إنتقلت من 3.8% سنة 1995 إلى 3.6% سنة 2005 و3.4% سنة 2006 لتسجل 3% فقط سنة 2011. حتى وإن كانت مخصصات شركات التأمين الموجهة للإستثمار قد إرتفعت بشكل ملموس خلال نفس الفترة. فقد بلغت تلك المخصصات 22.2 مليار دينار سنة 1995 قبل أن تسجل 60.4 مليار دينار سنة 2005 و66.2 مليار دينار و140 مليار دينار سنة 2011، أما الإستثمار الوطني الذي حظي بثلاثة برامج عمومية للإستثمار منذ سنة 2001، فقد إنتقل من 580 مليار دينار سنة 1995 إلى 1661 مليار دينار سنة 2005 ثم إلى 4618 مليار دينار سنة 2011.

أما مؤشر الكثافة هو الأخر ضئيل ومتواضع للغاية، ويعتبر المواطن الجزائري من أقل شعوب منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط من حيث التغطية، حيث لا تتجاوز نسبة الإكتتاب السنوي لكل جزائري 34.3 دولار للساكن عام 2012، رغم التحسن في الإنفاق خلال هذه الفترة بسبب إرتفاع أسعار المحروقات في البورصات العالمية، حيث إنتقل دخل الفرد إلى 5414 دولار عام 2012، إلا أن النسبة تبقى بعيدة مقارنة بمعظم دول العالم (المرتبة 81)، ونشير إلى أن المعدل العالمي لهذا المؤشر يقدر بـــ 655.7 دولار للساكن.

مما سبق يمكن أن نستنتج بأن المؤشرات الإيجابية التي حملها قطاع التأمين الجزائري هي صورية وشكلية، وعلى ضوء هذه النتائج تبين أن القطاع أمام رهان صعب، وقد تكبد قطاع التأمين الوطني خسائر جسيمة كفرص ضائعة ومهدورة، بسبب عزوف غالبية الجزائريين عن تأمين بيوتهم ومحلاتهم وكل أنواع الممتلكات الأخرى بإستثناء السيارات، وعدم الإقبال على طلب الخدمات

www.manaraa.com

التأمينية له مبررات موضوعية ومسوغات منطقية، تتمثل في المشاكل المستعصية التي يتخبط فيها، والتي تكبح جماح التعاقد مع شركات التأمين في الجزائر. وفي نفس الوقت، هناك إمكانات إستثمارية ضخمة يتمتع بها تؤدي إلى نموه بسرعة متزايدة، إذ يجمع الخبراء على أن سوق التأمين الجزائري يزخر بكل مقومات النهوض، فهو يمتلك مردود معتبر غير مستغل بشكل جيد مقدر بـــ 7 مليار دولار (لم تصل إلى التشبّع)، وهناك مؤشرات محفزة وواعدة كقوى دافعة لتنامي قطاع التأمينات في الجزائر، بفعل تسجيل آلاف المشاريع في قطاع البنى التحتية وزيادة عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة وطرح منتجات جديدة في المجالات العقارية وتأمين الحياة، وتزايد عدد المتعاملين في هذا المجال.

وقد أكد إتحاد التأمين وإعادة التأمين، أن رقم أعمال القطاع، قد يرتفع بخمسة أضعاف في آفاق سنة 2020 لينتقل إلى 5 ملايير دولار أي بحوالي 400 مليار دينار، ويمكن بلوغ هذا الإرتفاع في سوق التأمينات، بفضل تنويع الفاعلين في مجال التأمينات، وبروز بنك التأمين، حيث سترتفع منحة التأمين الشهرية بالنسبة للفرد الواحد إلى 3000 دينار أي 40.5 دولار سنة 2020 وهو مبلغ يعد ممكنا. ويرى العارفون بخبايا القطاع، أن تجسيد هذه الأرقام يحتاج إلى توزان في المحفظة التأمينية، على إعتبار أن الإرتفاع في رقم الأعمالمدفوع بشكل خاص بفرع تأمين الضرر الذي يمثل 94.8% من البنيةالعامة للسوق، بينما يحوز فرع التأمين على الأشخاص على 5.2% فقط.

المحور 3/ إفرازات وتبعات إتفاقيةالجاتس بين المساوئ والمحاسن

1- الأثار الإيجابية المحتملة للجاتس

على مستوى الأنظمة الإقتصادية الجزئية، يؤدي تحرير الخدمات المالية إلى تحوُّل ساحة التأمين الجزائري بشكل إيجـــابي إلى سوق منافسة حرة بدل الإحتكار، بدخول أعتى الشركات العالمية، ذات التقنيات عالية المستوى للمزاحمة والتباري مـــع الشـــركات العمومية والخاصة، فهذا الإنفتاح سينبثق عنه:

- تحفيز نمو الشركات الوطنية بتوزيع أجود التغطيات، وأوسع الضمانات، وتحسين العمليات بشكل دؤوب، وعلى أساس تنافســـي، من باب ضغط الضرورة والحتم اللازم، وتوسيع السوق سيؤدي أيضا إلى تنوع الطلب التأميني، وبالتالي إصدار وثائق جديدة تزيد من حجم العلاوات.

- تبني الأدوات الإبتكارية في صناعة القرارات، والمتعلقة بتطوير المحافظ التأمينية المتواجدة، حتى تكون مستوفية للمقاييس الدوليـــة، فالناظر إلى تركيبتها يجد أنها تقليدية لا تستجيب لإنتظارات الزبائن.

- زيادة ممارسة أنشطة الخدمات المساعدة، على غرار مكاتب الخبرة والإستشارة والمعاينة والتسوية، وكلها تقدم خدماتها بالدرجـــة الأولى إلى طالبي التأمين، وهذا سيؤدي إلى توسيع الطاقة الإستيعابية للسوق.

- تدنئة التكاليف كصمام أمان لخوض غمار الحروب التجارية السعرية، وهو أمر من شأنه زيادة نجاعة تنافسية المنتج التأميني الوطني، بما يكفل مجاراته للمنتج الأجنبي من منظور الكفاءة والفعّالية.

- إنتعاش سوق الوساطة، من خلال إستحداث قنوات ومنافذ توزيعية أخرى، خاصة عن طريق الشبكة البنكية والبريدية كنقاط بيع، حيث يرتقب أن تؤدي إتفاقيةالجاتس إلى إنشاء الأجانب لفروع ووكالات السمسرة.

- الجاتس بوابة عبور تفتح آفاق واسعة للتسويق التصديري لخدمات التأمين، في وجه الشركات الوطنية بإتاحة الفرصة للمســـيرين للتفكير الجدي في إقتحام الأسواق الإفريقية والعربية، وذلك في خضم موجة التكتلات والإندماجات وفي ظل التواجد الأجنبي، الأمر الذي يسفر عنه تمدد دائرة سوق التأمين الجزائري.

www.manaraa.com

– تحسين تسيير الموارد البشرية يكسب الشركات الوطنية التفوق على المنافسين، كما أن إحتكاك العمالة المحلية بالكوادر والأطر الأجنبية المحترفة، ينجر عنه توفير الخبرات المصقولة والإطارات الماهرة والكفاءات المهنية والمعارف المؤهلة قانونيا وإداريا، لضمان قدرتها في مزاولة أعمالها بنجاح، كالسرعة في معاينة الحوادث، ومعالجة وتسوية ملفات الضحايا المتضررين جسمانيا وماديا.

– الإستفادة من نقل التكنولوجيا، وتدعيم الشبكة المعلوماتية بأنظمة متطورة في مجال الأرشفة الإلكترونية، والربط بين كل المصالح التجارية بشبكة الألياف البصرية، التي تسمح بإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالزبائن.

– نية وعزم الحكومة إنهاء الإحتكار العمومي لبعض فروع الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، وخصوصا منظومة التأمين الصحي، خاصة أصحاب الأمراض المزمنة كالربو وداء السكري وإرتفاع الضغط الدموي وغيرها، بفسح المجال للمنافسة وفق معايير إقتصاد السوق، ويكون ذلك بالرهان على الشراكة الأجنبية، فالصندوق رغم محاولات تجويد أدائه، فهو يعاني من خلل تسييري مزمن.

وعلى الصعيد الكلي، يفضي تحرير تجارة الخدمات المالية، إلى رفع كفاءة الجهاز التأميني، وترقية حجم الإكتتاب، في إطار تقديم عنصر الجودة على عنصر الكمية، من خلال المضامين التالية:

– تطوير ودعم نظم الإشراف وأساليب الرقابة، فتزيد فعّالية الأداء في المديين القصير والطويل، حيث تعتمد على مجموعة من الأسس الفنية والرياضية، وذلك بالعمل على توحيد المقاييس لضمان تطبيقاتها في كافة الدول الأعضاء، عن طريق التأكد من رأس المال، الإحتياطات والمخصصات، الديون الفنية، الملاءة المالية، التي تعكس سلامة المركز الربحي ومتانة السيولة المالية للشركات، للوفاء بإلتزاماتها تجاه حملة الوثائق.

– إنماء الثقافة التأمينية لدى الفرد الجزائري، كمحصلة للجهود الترويجية للشركات الوطنية والأجنبية، بإعتبار أنها من العوامل المؤثرة في دالة الطلب على بوالص التأمين، وهذا سينمي الإيرادات ليؤثر إيجابيا على الإقتصاد الوطني، سواء على صعيد التراكم الرأسمالي للإستثمار أو حماية الأصول العامة والخاصة.

– ميلاد نمط تنافسي جديد يتمثل في المنافسة بين التأمين التجاري والتأمين التعاوني، نتيجة إنسياب وتدفق شركات التكافل العالمية لاسيما الخليجية والماليزية، وهذا حتما سيؤدي إلى إرضاء المتطلبات الدينية الراسخة.

– الإسراع في تجسيد وبلورة الإصلاحات، وتحسين مناخ الأعمال، الذي تعمل فيه الشركات تماشيا مع التطورات العالمية، لتمكين الشركات من تحقيق التكيف والتأقلم للوصول إلى المستويات العالمية.

رغم وجود درجة معينة من المنافسة التسويقية، إلا أن معظم الشركات المحلية تتمتع بشكل أو آخر بنوع من الحماية، وهي تعمل في ظل ظروف لم تجعلها تشعر نسبيا بالتهديدات حتى الآن، ولذا فإنه يتحتم عليها التأهب للعمل في بيئة أكثر تنافسية في المستقبل المنظور، ويشير واقع النظام التأميني الجزائري بهيكله الحالي، وطبيعة الخدمات التي يقدمها، أن التوقيع على إتفاقيةالجاتس كضرورة وليس إختيار، ستترك آثار سلبية، لأن خدمات الدول المتقدمة تمتلك مزايا تنافسية تنمو مع التكنولوجيا المتحكم فيها.

2– الإنعكاسات السلبية المرتقبة للجاتس

على مستوى الأنظمة الإقتصادية الجزئية، يؤدي تحرير تجارة الخدمات المالية، إلى التوجس خيفة من المنافسة غير المتكافئة وغير العادلة مع شركات التأمين العملاقة، والتي تتمتع بالدراية الفنية والسيولة المالية والعمالة الماهرة وتنوع خطوط إنتاجها، بل وتحمل في طياتها أفكار الهيمنة والتغلب، فموضوعيا ستميل الكفة لصالحها، ونذكر هنا مصادر القلق المرتقبة:

– إقبال شرائح واسعة من طالبي التأمين، على التعامل مع فروع الشركات الأجنبية، نظراً إلى المستوى الرفيع والقياسي للخدمات التي تقدمها، علاوة على أن منسوب الثقة في المنتج الأجنبي يفوق المحلي ضعيف الأداء، وهذا سينجر عنه سيطرة واضحة للأجانب، نظرا لما يمتلكونه من إمكانات بشرية وموارد مالية.

www.manaraa.com

– بسبب المنافسة السعرية، والتسابق نحو تخفيض ثمن القسط بين العارضين، فإن ذلك يحوي في ثناياه، خصوصا في الأجل المتوسط تآكل رؤوس الأموال والإحتياطات، وبالنسبة لشركاتنا التي ليس لها نفس طويل، لن تقاوم مجاراة الأجانب، الأمر الذي يهدد مصالح وحقوق حملة الوثائق، بل وحتى الإقتصاد الوطني برمته.

– من المحتمل أن تقوم الشركات الأجنبية بخدمة القطاعات المربحة لها من السوق فقط، والتي يشار إليها بالإختيار المفضل، وما يحمله ذلك من مخاطر عدم وصول الخدمة إلى قطاعات ومناطق معينة.

– الوساطة في سوق التأمين الجزائري هشّة، بينما في الدول المتقدمة نجدها تحوز مكاتب للوساطة وللإستشارة وللخبرة الإكتوارية متطورة، وسيؤدي هذا إلى إحتلال الأجانب بكل سهولة هذا الجزء المهم.

– يشير واقع الشركات الوطنية وهي في عقر دارها، أنها غير مهيأة للصمود في وجه المنافسة الأجنبية الغازية ذات الإلتزام طويل الأمد، نظرا لضآلة رؤوس أموالها، قد يؤدي إلى خسائر تنشأ نتيجة تفشي أشكال المنافسة الضارة والمدمرة، فالمواجهة والإصطدام المباشر قد يدفع العديد منها إلى الإفلاس أو سيتم شراؤها، وإزاحة شركاتنا عن مواقعها سيترتب عليه عواقب وخيمة على الإقتصاد الوطني.

وعلى الصعيد الكلي تفضي الرياح العاتية لتحرير تجارة الخدمات المالية إلى:

– إضعاف وإرباك دور هيئات الإشراف والرقابة، بفقدان حرية التصرف، وبتقليص وتقييد صلاحياتها القانونية والتنظيمية، في منح الإعتماد لتأسيس فروع الشركات الأجنبية، أو الإفلاس والتسوية القضائية Bankruptcy، ... إلخ، خصوصا وأن التأمين قطاع تمارس الدولة بشأنه الحق في سلطتها التشريعية.

– ستكون تبعات مطالبة الجزائر بفتح أسواقها على موردي خدمات التأمين، ذات تكاليف باهضة على الخزينة العمومية، لاسيما وأن طبيعة سوق التأمين متقلب بتقلبات النظام المالي العالمي.

– لا محالة سيتسبب تحرير تدفقات الإستثمار الأجنبي، وحركة دخول وخروج رؤوس الأموال وترحيل الأرباح، في حدوث أزمات فجائية خطيرة وإنهيار بنيان الإقتصاد، لأنّ الشركات العالمية تضرب فقط على وتر الربحية، بشكل مفرط ومبالغ فيه وفق قواعد غير أدبية، الأمر الذي لا يخدم التنمية الشاملة بل يحد منها[12].

مما سبق، يعيش سوق التأمين الجزائري الناشئ فترة إنتقالية للعمل وفق قوانين الإقتصاد الليبرالي، فهو يحتاج إلى تأهيل راديكالي، حتى يواجه المنافسة الأجنبية ويتحمل أوزار الإنفتاح بالصورة المطلوبة، وحتى تكون له القدرة على إمتصاص أي صدمات مالية، فمثلا عند إجراء مقارنة بين رائدي السوق الإمريكي والجزائري في بعض المؤشرات الأدائية، نجد مجموعة AIG يعود تاريخ تأسيسها إلى عام 1919، ووصل عدد موظفيها 116 ألف موظف في 130 بلد، وبلغ رأسمالها الإجتماعي 7.2 مليار دولار، وبلغت عائداتها 72 مليار دولار عام 2012، والشركة SAA يعود إنشاؤها إلى عام 1963، ووصل عدد موظفيها 3963 عامل، وبلغت عائداتها 23.1 مليار دينار، وبلغ رأسمالها 20 مليار دينار سنة 2012[13].

www.manaraa.com

الخاتمة:

إن كانت العولمة المالية تمثل تحد خطير لإقتصاديات الدول النامية كالجزائر، فمما لا شك فيه أن إتجاهاتالإقتصاد العالمي، والذي تدعمه الدول الصناعية الكبرى والكيانات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، تركزت في السنوات القليلة الماضية على ممارسة الضغوط على الدول النامية، لتسهيل النفاذ إلى أسواقها، عن طريق إلغاء أنظمة الحماية وفتح المجال أمام الخدمات المالية لدخول هده الأسواق، وسوق التأمين الجزائري يتعرض بصورة كبيرة للمنافسة المحلية، والتي تتمثل في مجموعة من الكيانات صغيرة ومحدودة الحجم، مع الشركات الأجنبية التي تتمتع بإمكانيات مالية وفنية عالية جدا، ولديها أنظمة متقدمة في كافة مجالات الأنشطة التأمينية.

لحد الآن ما زالت المفاوضات الثنائية والمتعددة جارية للإنضمام إلى صرح المنظمة العالمية للتجارة، فتوجد مخاوف وهواجس محتملة من تداعيات العولمة المالية في مجال التأمينات على الشركات الوطنية، التي تعاني من تأخر وعجز كبيرين مأساويين غير مرغوب فيهما، بسبب عدم جاهزية هذه الأخيرة على خلفية الإستعداد بالقدر الكافي للدفاع والهجوم لمجاراة نظيرتها الأجنبية وبالخصوص الأوروبية، التي عبرت عن رغبتها القوية في النشاط بالسوق الجزائري، مما يضيق الخناق على المتعامل المحلي في الإستحواذ على السوق، لأنها ستتعرض لضربات تدميرية موجعة من أصحاب الشركات العالمية الكبرى وفقا لما أشارت إليه التحليلات.

تتمثل أهم المحاسن والمزايا المرتقبة من إنعكاسات العولمة المالية على صناعة التأمين الوطنية، في أنها تسمح لشركاتنا بتحقيق الإستفادة من الخبرة الواسعة للأجانب في ميدان التأمينات، من خلال الإنفتاحالإقتصادي على سوق التأمين الجزائري، وكذلك من خلال الإنتفاع من الخبرة الإدارية والفنية المفيدة في تنويع المحفظة الإنتاجية عن طريق الإحتكاك أو الشراكة أو الإندماج، الأمر الذي يضع مسؤولي هذه الهيئات على المحك الحقيقي، وعبء ثقيل لمسايرة ومواكبة هذه التبعات والمستجدات.

www.manaraa.com

قائمة الهوامش:

(1) Dominique Plihon: Les enjeux de la globalisation financière, Casbah , Alger, 1997, p.68

(2) عبد المطلب عبد الحميد:العولمة وإقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص.33

(3) Martin P. and Helene R: Globalization and emerging markets, CPREDP 3378, London, UK, 2002, p.3

(4) عماني لمياء: العولمة المالية (ديناميكية رأس المال المالي وتطلعاته)، مجلة العلوم الإنسانية (بحوث إقتصادية)، العدد 31، المجلد 2، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009، ص.217 (http://revue.umc.edu.dz/ancien-site-de-la-revue/index.php/component/attachments/download/44)

(5) لمزيد من التفصيل أنظر إلى:

- صالح مفتاح: العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002، ص.205 (http://www.webreview.dz/IMG/pdf/18.pdf)
- جبار محفوظ: العولمة المالية وإنعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 7، جامعة باتنة، الجزائر، 2002، ص ص.183-185

(6) لمزيد من التفصيل أنظر إلى:

- رمزي زكي:العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1999، ص ص.80-81
- شذا جمال خطيب: العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية، مؤسسة طابا، القاهرة، مصر، 2002، ص ص.17-19

(7) http://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/gatsqa_e.htm (Consulté le 22-1-2012)

(8) صفية أبوبكر: أثر الجاتس على سوق التأمين العربي، الملتقى العربي حول التسويق في الوطن العربي (فرص وتحديات)، الدوحة، قطر، 2003، ص ص.104-105

(9) صفية أبو بكر: الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، مؤتمر الجوانب القانونية والإقتصاديةلإتفاقيات منظمة التجارة العالمية، جامعة أسيوط، مصر، 2003، ص ص.971-972

(10) حسين عبيد: الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، سلسلة أوراق إقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإقتصادية والمالية، كلية الإقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، 2002، ص.4

(11) لمزيد من التفصيل أنظر إلى المراجع العلمية التالية:

- رشيد بوكساني: إصلاح وواقع سوق التأمين الجزائري، مجلة الإصلاحات الإقتصاديةوالإندماج في الإقتصاد العالمي، العـــدد 1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006، ص ص.57-59
- Mokhtar Naouri: Etude sur le marché Algérienne des assurances <<un fort potentiel à exploiter>>, Revue Algérienne des assurances, Edition UAR, N°4, 2001, p.16
- Sigma (N°6/2001)(N°2/2013), L'assurance dans le monde en 2000-2012 (http://www.suissre.com/Sigma)(Consulté le 5-3-2011)
- Bulletin des assurances (N°14/2011)(http://www.cna.dz/bulletin14/pdf)(Consulté le 1-7-2011)
- Marché des assurances en Algérie <<le taux d'évolution>>, Revue l'actuel international NRA (les nouvelle revues Algériennes), N°77, Alger, 2007, pp.18-19
- Dossier (le marché des assurances et l'assurance dans la mondialisation), Investir Magazine, N°26, Alger, 2008, p.49
- François-Xavier Albouy: L'Algérie est un marché facile à développer, L'argus de l'assurance, N°6965, 2006, p.21
- Abdelmadjid Messaoudi: Libéralisation, Conseil national des assurances, 4ème Forum des assurances d'Alger,Hôtel El Aurassi, 2005
- Abdelmadjid Messaoudi: Situation et défis du secteur des assurances, 4ème Forum des assurances d'Alger,Hôtel El Aurassi, 2005

(12) تمت القراءة الحوصليةبالإستعانة بالمادة العلمية التالية:

- الإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين: إستراتيجيةالإندماج في الديناميكية التأمينية الدولية أنظر إلى الموقع الإلكتروني (http://www.uar.dz)
- ناصر دادي عدون: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص ص.165-168
- مليكة زغيب: إنعكاسات العولمة المالية على المؤسسات العمومية الإقتصادية الجزائرية، مجلة منتدى الأستاذ، العدد 4، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص.218-219
- محمد زيدان: الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجهاز المصرفي، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير، العدد 3، جامعة سطيف، الجزائر، 2004، ص ص.138-140
- صفاء محمود: أثر الجاتس على المنافسة التسويقية لشركات التأمين العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة آسيوط، مصر، 2003، ص ص. 200-202
- صلاح السمسطاوي: التأمين والمنافسة المرتقبة في ظل إتفاقيةالجاتس، مجلة مصر للتأمين، العدد 57، القاهرة، مصر، 1995، ص ص.16-21 (بتصرف)

(13) الموقع الإلكتروني للمجموعة الإمريكية الدولية (http://www.aigcorporate.com)، والموقع الإلكتروني للشركة الوطنية للتأمين (http://www.saa.dz)

www.manaraa.com